

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية

The issue of missing persons during the Algerian Liberation War, 1957-1962, and its impact on the course of the Algerian case

عبد القادر تركي¹

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، terki-abdelkader@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2022/04/18

تاريخ الإرسال: 2022/02/02

ملخص:

يعتبر موضوع الأشخاص المفقودين خلال ثورة التحرير الجزائرية من أهم المواضيع التي لم تحظى بالكم الكافي من المعالجة والدراسة، حيث شهدت الجزائر خلال سنوات 1957-1962 إختفاء أعداد كبيرة من الأشخاص دون ظهور أي أخبار عن أماكن تواجدهم أو عن مصيرهم. هؤلاء الأشخاص تم القبض عليهم أو استدعائهم من طرف البوليس الفرنسي بغرض التحقيق معهم، لتنتقط بعد ذلك أخبارهم وتنفي سلطات الاحتلال الفرنسي أي علاقة لها باختفائهم.

وهذا ما سيكون موضوع مقالنا هذا حيث سنعالج قضية الأشخاص المفقودين خلال الثورة الجزائرية، وذلك من خلال طرح عدد من النقاط بداية بسياسة القمع الاستعماري الفرنسي تجاه الشعب الجزائري وبروز قضية المفقودين بداية من سنة 1957، ثم التطرق لدور جبهة التحرير الوطني في إظهار القضية والدفاع عن حقوق المفقودين وعائلاتهم مع عرض نماذج من ذلك، وفي العنصر الأخير سنتطرق إلى تأثير قضية المفقودين على الرأي العام الفرنسي والعالمي وأثر ذلك على القضية الجزائرية. **كلمات مفتاحية:** قضية؛ مفقودين؛ إختفاء؛ ثورة؛ تحقيق.

Abstract:

The issue of missing persons during the Algerian liberation revolution is one of the most important issues that has not been sufficiently addressed and studied. During the years 1957-1962, Algeria witnessed the disappearance of large numbers of persons without any information on their whereabouts or fate. These persons were arrested or summoned by the French police for the purpose of investigating them, after which they ceased to be informed and the French occupation authorities denied any connection with their disappearance.

This will be the subject of this article, where we will address the issue of missing persons during the Algerian Revolution, by making a number of points, beginning with the French policy of colonial repression towards the Algerian people and beginning with 1957. The role of the National Liberation Front (FLN) in demonstrating the cause and defending the rights of missing persons and their families was discussed with examples. In the latter element, we will address the impact of the issue of missing persons on French and international public opinion and its impact on the Algerian case.

Keywords: a case; Missing people; Disappearance; a revolution; Investigation.

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية

1- مقدمة:

يعتبر الخوض في دراسة أساليب المجاهبة والتصدي التي اتخذها النظام الكولونيالي الفرنسي ضد جبهة التحرير الوطني من أهم وأصعب المواضيع التي تتعلق بدراسة الثورة التحريرية، خاصة وأن النظام الاستعماري الفرنسي معروف بتفاليده المتسمة بالعنف والتستري في هذا المجال، فاتخاذ العنف كوسيلة للردع كان أول الأساليب التي تبنتها السلطات الفرنسية في التصدي للانطلاقة الثورية، فهو حسب تجاربها الاستعمارية كان كفيلا بإفشال المشروع الثوري الجزائري في المهدي، لكن على غير توقعها استطاعت جبهة التحرير الوطني الاستمرار بل الأكثر من ذلك حققت هدفين استراتيجيين وهما السرعة في الانتشار وتحقيق الالتفاف الشعبي، فمع نهاية سنة 1956 كانت كل الأطراف السياسية ومن ورائها الجماهير الشعبية قد أعلنت مساندها لجبهة التحرير الوطني، كل هذا دفع بالسلطات الفرنسية لإعادة حساباتها ومحاولة إيجاد حلول أكثر نجاعة للقضاء على المد الثوري، كان من أهم ما اتخذته السلطات الاستعمارية لقطع الصلة بين الثورة والشعب هو التكتيف من عمليات الاعتقال العشوائي والاتجاه بالمعتقلين نحو أماكن مجهولة قصد استنطاقهم وفي كثير من الأحيان كان هؤلاء المعتقلين يذهبون بلا عودة فتقطع أخبارهم، هذا ما خلف مشكل حقيقي عرف "بمشكل المفقودين"، هذا الملف الثقيل الذي لوحث به جبهة التحرير في كثير من المناسبات كان بمثابة البداية لمسيرة انقلابات لدى الرأي العالمي عامة والفرنسي خاصة حول حقيقة الاستعمار وخلق تيار يطالب بضرورة وقف العنف الممارس في الحرب في الجزائر، هذا الموضوع سوف يكون محل هذه الدراسة تحت عنوان "قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية"، ومن هنا كيف كان رد فعل جبهة التحرير الوطني تجاه قضية المفقودين الجزائريين؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاث عناصر: بروز قضية المفقودين، ثم ردود جبهة التحرير حول ملف المفقودين، وثالثاً مدى مساهمة هذه القضية في جلب انتباه الرأي العالمي والفرنسي حول ما يحدث من تجاوزات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية.

من أبرز المراجع التي اعتمدت عليها نجد مقال "ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية 1957-1962" لمؤلفه رشيد زويير، هذا المقال عالج بشكل موسع قضية التعذيب أكثر من معالجة قضية المفقودين، أما المصدر الثاني فهو كتاب **le peuple algérien et la guerre- lettres et témoignages d'algériens 1954-1962** للمؤلفين Patrick Kessel و Giovanni Pirelli، والذي قام بعرض عدد من المراسلات التي تخص عائلات المفقودين. وفي مقالنا هذا سنحاول التركيز على قضية المفقودين ودور جبهة التحرير الوطني في إيجاد حلول لها.

2- بروز قضية المفقودين:

إن العنف المصاحب لردود الأفعال الفرنسية حول انطلاق شرارة الثورة ، يفسر الأسباب الموضوعية حول بروز قضية الاختفاءات وتفشيها أثناء الثورة التحريرية، وبالنظر لمجريات الأحداث نجد أن هناك سببين رئيسيين وراء اختفاء المناضلين عن جبهة التحرير الوطني؛ يتمثل الأول في التصفية الجسدية لهؤلاء المناضلين دون محاكمة ويتعلق الأمر في كثير من الأحيان بالقتل الفوري للمعتقلين بعد 24 ساعة عن اعتقالهم، والثاني هو الموت أثناء التعذيب والاستنطاق والقتل لإخفاء آثار التعذيب، وقد ساهم إعلان قانون حالة الطوارئ 1956 في تفاقم هذه الوضعية فهو الذي أطلق يد العسكريين الفرنسيين للتصرف بما يناسب الوضع الذي أمامهم فكانت أسهل الطرق لديهم هي التخلص منهم بالتصفية الجسدية وإخفاء جثثهم في أماكن غير معروفة، وذلك في ظل عدم وجود أي رقيب على أعمال العسكريين الفرنسيين (زويبر، 2019، الصفحات 116- 117)، ووفقا لعدة مصادر اختفى حوالي خمسة آلاف شخص في الجزائر العاصمة خلال عام 1957 ومعظمهم ماتوا أو أعدموا بإجراءات موجزة أو ماتوا نتيجة للتعذيب الذي لحق بهم. (Kessel & pirelli, 1962, p. 219)

إن ملف التعذيب والاختفاء مترابطان بشكل لا ينفصم، فتفاقم ممارسة التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية جلب الشهية للساسنة الفرنسيين الذين وجدوا حرجا كبيرا في مناقشة هذه الأفعال وتبريرها، ورغم تأكيدهم على أنها أفعال منفصلة وتعتبر على حقيقتها الأوضاع إلا أن الواقع يختلف تماما عن ذلك، فبعض الأصوات بدأت تتعالى مطالبة بوضع حد للتعذيب (عسال، 2012، الصفحات 286- 287)، فانتشار أجهزة الاستنطاق والتعذيب والفرق الإدارية المتخصصة ومراكز المخابرات يفسر هذا، فبحلول سنة 1957 عممت مثل هذه المراكز لتغطي في السنوات القليلة التي تلت سنة 1957 كامل التراب الجزائري، فاستحدثت هذه الأجهزة المتخصصة في الاستنطاق خاصة مع بداية معركة الجزائر كانت وراء تفشي ظاهرة المفقودين فبعد أن يتعرض المشتبه فيه سواء كان مدنيا أو عسكريا للاعتقال يتم نقله إلى إحدى المراكز التي تشرف عن على عمليات التعذيب ليختفي المعتقل منذ ذلك الحين وهو ما أدى إلى اختفاء العديد من المعتقلين. (زويبر، 2019، صفحة 116)

كما كانت سنة 1957 سنة اشتداد الثورة؛ فقد كانت أيضا سنة تزايد أعداد المفقودين وبروز القضية للرأي العام، لذا نجد أن هناك الكثير من الباحثين يعتبرون أن قضية المفقودين قد بدأت في هذه السنة، منهم الباحث رشيد زويبر الذي نشر مقال تحت عنوان "ظاهرة المفقودين خلال الحرب التحريرية الجزائرية (1957-1962)"، فمن خلال ما حمله العنوان فإنه قد حدد سنة 1957 كبداية لبروز هذه القضية (زويبر، 2019، صفحة 115)، وذهب في نفس الاتجاه

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية

الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية مصطفى خياطي، الذي اعتبر أن مشكلة المفقودين في الجزائر بدأت سنة 1957 وذلك مع بداية معركة الجزائر، وسمتها السلطات الفرنسية بـ"الأحداث" حيث أصبحت شيء ملفت للانتباه (Khiati, 2014, p. 172). نفس الشيء أكد عليه المحامي جاك فرجاس* الذي ساهم بشكل كبير في كشف ملف المفقودين فهو قد خاض منذ 1957 حين تولى الدفاع في قضية جميلة بوحير، حربا ضد السلطات الفرنسية وبتكليف من قيادة الجبهة لكشف قضية المفقودين لدى الهيئات الدولية والصحافة العالمية والفرنسية. (EL Korso, 2012, p. 32)، إن فرنسا تحفظت بقوة على الملف رغم العمل الكبير المبذول من طرف بعض المحامين وعائلات المفقودين (Khiati, 2014, p. 172). حيث تطوع هؤلاء المحامون لإبراز هذه المشكلة فهم بطبيعة عملهم مؤهلون لتقاضي لتولي هذه المهمة، لأن نضالهم كان في إطار المقاومة السياسية وبرزت فعاليتهم وتأثيرهم خاصة في معركة الجزائر، حين منحت السلطات الفرنسية كامل الصلاحيات للعسكريين بهدف تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني، مما سبب الكثير من الاعتقالات المتتالية (الدام، 2011/2012، صفحة 114)، ففي سنة 1957 بلغ عددهم حوالي مائة محكوم عليهم بالإعدام، وبلغ عددهم حوالي 40 فردا ما بين جانفي وماي 1958، وقد صرح هؤلاء المحامون بأن هذه المحاكمات كانت شكلية ووصفوها بالكوميديا أين جرت أعمالها بطريقة تعسفية فاتخذت في كثير من الأحيان الطابع الجماعي اللاقانوني. (لعرابة، 2018/2019، صفحة 48)

في وقت مبكر من 27 فيفري 1957، تم تكليف مقاطعة الجزائر العاصمة للحصول على معلومات لصالح الأسر التي فقدت ذويها، حيث كان هناك الكثير من حالات الاختفاء. وفي وقت لاحق، استخدمت نسخة مطبوعة مصممة بهذه الطريقة لتلبية احتياجات الأسر: «الشرطة العامة . الموضوع: بحث لصالح الأسر، م...، طلب التدخل الإداري للعثور على...، الرجاء تقديم الالتماس أن التحقيق الذي أجري لهذا الغرض لم يسمح حتى الآن بالعثور على أثر... اختفى.» (Kessel & pirelli, 1962, p. 219)

قلق العائلات حول مصير ذويها ترجمته رسائل الاستغاثة التي بعثوا بها إلى محامي جبهة التحرير الوطني، حيث وصلتهم عشرات الرسائل المطالبة بكشف الحقائق حول قضية المفقودين، كان المحامي جاك فرجاس من أوائل المحامين الذين تبناوا فضح المستور حول هذه القضية، حيث غدا المحامي وجهة لعدة رسائل بعث بها عائلات المفقودين لحثه على التكفل بقضاياهم من بين هذه الرسائل نجد رسالة بعثت بها زوجة المفقود السيد بلحمير عبد الرحمان إلى السيد جاك فرجاس وزفران جاء فيها: «السيد العزيز. باسم أطفال الصغار الأربعة، وباسم امرأة باكية تعيسة ودون دعم أتقدم إليك بطلب؛ برجاء... زوجي بلحمير عبد الرحمن، شارع القروناد، الجزائر العاصمة، تم توقيفه من طرف قوات النظام (الزواف) واختفى منذ 1 جويلية 1957. منذ هذا

التاريخ وبالرغم من كل الأبحاث لم تعطى لنا أية علامة على حياته ... حيا في الله هل تستطيع مساعدتي. إذا كان الجواب نعم فأنا أنتظر إجابتك بفرغ الصبر، وفي حالة السلب تكرم بإعلامي مع كل تشكراتي. تقبل مع مباركات الله أفضل سلامي»، وهناك رسالة أخرى بعثت من طرف السيدة يمينة يبقي بخصوص المفقود عمراوي رايح بن عمر بعثت كذلك إلى السيدين فرجاس وزفريان في 15 أوت 1959 جاء فيها: «السيدة يبقي يمينة، منذ سنتين ونصف لم نره ذهب ليستلم بطاقة التعداد، إنه يسكن في حي لاقلاسيار... أمه فقدت بصرها منذ مغادرته، لقد أصبحت مجنونة. أبوه شيخ، منذ ذهابه لا يوجد من يعيّلهم. زوجته تعرضت لحادث سيارة، تركت طفلاً صغيراً عمره 10 أشهر قد مات» (Khiati, 2014, p. 174)

أما المحامي والمناضل عمار بن التومي فقد كان ينسق العمل مع عائلات المعتقلين والمفقودين، حيث كان يعد الشكاوى المتعلقة بالمفقودين والمختطفين من منازلهم من طرف جنود المظلات بطلب من عائلاتهم، مثلما هو الشأن بالنسبة لحالة السيد تومي، خباز بالأبيار. الذي أخذ مبادرة تقديم شكاوي واضحة بالحجز الاعتباطي والاختطاف ضد مجهول، والتي أرسلها إلى محافظ الحكومة لدى المحكمة العسكرية للعاصمة والمتعلقة بالعسكريين، وأيضا اهتم المحامي عمار بن التومي بقضية مصطفى فتال، بطلب من أمه الطاعنة في السن. فتقدم بشكوى بالاحتجاج ضد مجهول، بين فيها مكان الاعتقال والذي كان المحافظة المركزية وبالضبط مقر الشرطة القضائية التي كانت في قبضة وكيل الجمهورية للجزائر العاصمة بيرتراند، هذا الأخير لم يحرك ساكنا، ليقوم المحامي في الأخير بعمل إجرائي نادر جدا، وذلك بتقديم شكوى ضد وكيل الجمهورية للعاصمة المذكور بالتواطؤ في الحجز الاعتباطي، سلمها للرئيس الأول لمحكمة الجزائر. (بن تومي، 2010، الصفحات 183-184)

هذا التضامن بين عائلات المعتقلين والمفقودين والمحامين تكاثف أكثر حيث يذكر المحامي هنري كوبون أن المحامين "فرجاس" و"كوريحي" كانا في سنة 1958 يدافعان عن حوالي 500 مُدان جزائري في الجزائر فقط. وقد قام المحاميان بدعوة أسر المُدّانين كلهم في موعد واحد في أحد شوارع العاصمة، في محاولة منه لخلق احتجاج عن ما يتعرض له أبناءهم، فحدث أن واجهت قوات الاحتلال ذلك التجمع بالقمع، وكرد فعل على ذلك قام المحاميان على الفور بتنشيط ندوة صحفية لإسماع صوتهما ضد هذا الخرق الفاضح للقانون والمساس بحقوق الدفاع، وقد سجلت الصحف الفرنسية وكذلك الأجنبية التي كانت تتواجد بالجزائر هذه الندوة وقاموا ببثها. (كوبون، 2015، الصفحات 31-32)

وفي أوت 1959 استقبل المحاميان في الجزائر العاصمة في أقل من أسبوع في مقر إقامتهما زيارة 15 شخصا، جاءوا ليسألوهم عن والديهم، أُلقي القبض عليهم في 1957 ومنذ ذلك الوقت

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية

الجزائرية

"اختفوا". ومن بين هذه الشهادات ، التي جمعت لأول مرة على دفتر ملاحظات ونشرت تحت عنوان "السجل الأخضر" ، صدر الكتاب بعنوان "المختفون" (Kessel & pirelli, 1962, p. 219)

الكثير من الرسائل الأخرى وصلت للنائب العام في الجزائر العاصمة ومختلف المقاطعات القضائية، نقل الكاتبان باتريك كسال (Patrick Kessel) وجيوفني برييل (Giovanni Pirelli) في كتابهما "الشعب الجزائري والحرب" (le peuple algérien et la guerre- lettres et témoignages d'algériens 1954-1962) الذي صدر سنة 1962 الكثير منها، حيث تناولوا قضية المفقودين الجزائريين ونقلوا الكثير من الحقائق حول حالات الاختفاء، فهذه السيدة فاطمة زهرة تومي بعثت برسالة إلى النائب العام في الجزائر العاصمة في 22 ماي 1957 تستفسر فيها حول مصير ابنها المختفي منذ جانفي الماضي حيث كتبت له رسالة هذا نصها: «السيد المدعي العام للجمهورية، يشرفني أن أطلب منكم أن تتدخلوا لدى السلطات العسكرية لإبلاغي بمصير ابني: لونيس محمد، المولود في الأبيار في الثامن عشر من يناير/كانون الثاني 1935 ، والذي يعمل كسائق. لم أراي منذ 5 يناير 1957 عندما جاء المظليون للقبض عليه. ولم يعط أي أثر آخر للحياة، وفي ذلك اليوم قاموا بكسر الأبواب وضرب أحفادنا فضلاً عن أمي التي كانت امرأة مسنة؛ أما بالنسبة لابني، فقد عاملوه بوحشية أمامي دون شفقة على شعوري؛ ابني أصبح لا يمكن التعرف عليه. ذهبت إلى مكتب محافظة S.L.N.A. الرقم 228. أخبروني أنهم قتلوه. وسأكون ممتنا لو تفضلتم بمنحي بعض البحوث بشأن هذا الموضوع، وإعفائي من العذاب الذي أشعر به منذ اختفاء ابني. الرجاء قبول طليبي سيدي المدعي العام. أفضل تحياتي» (Kessel & pirelli, 1962, p. 220)

هذه رسالة أخرى بعثت بها السيدة بن حمامشة سنة 1958 تستفسر فيها بدورها على مصير زوجها المجهول وقد تضمنت الرسالة النص التالي: «سيدي العزيز، من خلال صديق، حصلت على عنوانك. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاعي على أخبار زوجي محمد بن حمامشة بن محمد، البالغ من العمر 60 عاماً، الذي ألقى القبض عليه في سبتمبر 1958. أنا لا أعرف أين هو أو إذا كان لا يزال حيا أو ميتا. أنا وحدي ولا أحد يعتني بي، لذا أرسلت إليكم لأنني أخبرت أنكم مهتمون بهذه القضايا. لئن أنسي فضلكم إذا ساعدتموني في هذه الخدمة. هنا طابع بريدي لإجابتي. شكراً جزيلاً لكم من كل قلبي» (Kessel & pirelli, 1962, p. 296)

رسائل البحث عن المختفين توالى ولم تعد الرسائل تضم اسما لمختفي واحد بل أصبحت تضم مجموعة من أسماء المختفين وهذا ما يدل على تفاقم ظاهرة الاختفاء وانتشارها، ففي رسالة بعث بها السيد الصديق قاوا سنة 1959 يستفسر فيها عن مصير السجناء المختطفين والذي من ضمنهم ابنه «سيدي الرئيس، أنا هنا لأطلب منكم أن تبدوا عطفكم على السجناء المختطفين، لأنكم اعتقلتم ابني منذ 18 جانفي 1959 في محل للحلاقة. كان يعمل سباكاً. الاسم: قاوا العربي بن

الصدقي، من مواليد 25 فيفري 1932 بالجزائر. الأم: كلثوم بن بوجمعة. يجب أن أعرف ما إذا كان ابني لا يزال على قيد الحياة أم أنه مات. في انتظار ردكم الايجابي تقبل احترامي العميق» (Kessel & pirelli, 1962, p. 420)

يتضح من هذه الرسائل والتي تعتبر مجرد عينة بسيطة عن آلاف الرسائل التي بعثت للسلطات الفرنسية للاستفسار حول مصير المفقودين، الوضع الذي آلت إليه قضية المفقودين فمصير كل من ألقى عليه القبض أصبح بنسبة كبيرة هو الاختفاء.

3 - جهود جبهة التحرير الوطني في فضح ملف المفقودين:

تفطنت الجبهة والهيئات التابعة لها خاصة هيئة الدفاع عن المعتقلين مبكرا بالدور الحاسم الذي قد تلعبه المسألة في تدويل القضية الجزائرية فالحل الوحيد لرفع الغبن عن هؤلاء المعتقلين والمفقودين والمحكوم عليهم بالإعدام هو إيصال صوتهم للرأي العام العالمي الأمر الذي من شأنه دعم موقف جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية (الدام، 2011/2012، صفحة 114)، وحسب تصريح بعض الأجانب فإن تجمع المحامين كانت بذرة حقيقية لأعوان العمل النفسي للجبهة والتي تضع المسؤولين الفرنسيين أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي. (عالم، 2013-2014، صفحة 219)

لذا فقد تم تكليف الأستاذ جاك فرجاس عضو لجنة المحامين من قبل جبهة التحرير بمهمة الاستعلامات والدعاية (هامون و روتمان، 1983، صفحة 254)، واستطاع الأستاذ فرجاس من خلال استماعه لشهادة الجزائريين والجزائريات القابعين في السجون أن يجمع معلومات خطيرة حول ثلاثة آلاف من المختطفين، وقد طلب منه الكاتب "جاك شاريبي** أن ينشر تلك المعلومات في مجلة "الأزمة الحديثة***" تحت عنوان "الكراس الأخضر: شهادة المختطفين في الجزائر" (الدام، 2011/2012، صفحة 114)، كان نشر هذا الكراس كرد فعل عن صمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر*** على جرائم فرنسا في الجزائر، ومنه تم نشر الكتاب سنة 1959 والذي يظم 150 مذكرة من طرف عائلات المفقودين، ولكي يتجنبوا مصادرتهم في فرنسا فقد تم نشره وبيعه في لوزان بسويسرا وتم التعليق عليه بنص من المؤرخ "بيار فيدال ناكي"، لكن الإدارة الفرنسية قامت بمصادرة ذلك العدد من المجلة. (Khiati, 2014, p. 177)

صدر الكراس في العدد 163 بمجلة "الأزمة الحديثة"، وتضمن قائمة اسمية ل150 شخص أضحوا في عداد المفقودين منذ اعتقالهم في الجزائر، وقد طلب المحامون من خلاله تدخل الصليب الأحمر حيث أكدوا على أن السلطات الفرنسية تخرق أبسط حقوق الدفاع ولا تحترم الحريات الأساسية، ويتم التحجج أو التبرير بالبحث عن المفقودين للحيلولة دون المتابعة القضائية في الظروف الملائمة (هارون، 2007، صفحة 610). كما أرفق بالأدلة وتم تقديمها إلى الصليب الأحمر الدولي. وتم انجازه من قبل المحامين جاك فرجاس وزافريان اللذان قدماه إلى رئيس الصليب

الأحمر الدولي بتاريخ 17 سبتمبر 1959 تحت اسم "كراس المحامين الأخضر" (Khiati, 2014, p. 172)

أوضح الكراس القلق الكبير لدى أسر المفقودين عن مصير أبنائهم وأزواجهم وأنهم لا يعرفون لمن يلتجئون للحصول على معلومات عن مكان تواجدهم لتبديد مخاوفهم، في حين أن الأمر لو كان في بلد آخر فإنه بإمكان العدالة إيجاد جواب لمعاناة المشتكين، لكن في الجزائر الغموض هو السائد حتى أن عقيدا قال للمحامين أنه يجهل ماذا يفعلون في ثكنته، وكتب آخر أنه يمكن أن يكون هناك محتجزين دون بطاقة تثبت هويتهم ولا مذكرة اعتقال أضف إلى ذلك التناقضات في تصريحات الشرطة فقسم الشرطة مثلا يؤكد أن محتجزا موجودا في المحتشد الفلاني وإدارة المحتشد تنفي ذلك، وأختتم الكراس بتأكيد المحامين بأنه بإمكانهما الاستسلام لليأس مثلما استسلمت العشرات من عائلات المفقودين في الجزائر، لكن شرف المحاماة وشرف الرجولة أصبح على المحك، لا يمكن التخلي عن الذين جاؤوا إلينا بكل ثقة لأداء واجبنا المهني وواجبنا الإنساني (إبدو، 2015، الصفحات 89-90)

في 9 نوفمبر 1959 رد الجنرال شال على اتهامات المحامين جاك فرجاس وزافريان فيما يخص 28 مفقود فقط، وعلى حسبه فإن البعض منهم حرروا، البعض الآخر لم يتم اعتقاله أصلاً، البعض الآخر قرر الهرب. كانت هذه الإجابات غير كاملة وغير مقنعة (Khiati, 2014, p. 174) وفي إطار تدويل القضية الجزائرية عملت هيئة الدفاع عن طريق محاميها وفي مقدمتهم الأستاذ فرجاس على فضح قضايا تعد مساساً بالقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها قضية المعتقلين المفقودين ورفض السلطات الاستعمارية عن الإفصاح عن أماكنهم ومصيرهم. كما ندد الأستاذ بالاعتقال العشوائي للجزائريين، وكذلك التفتيش الغير قانوني للمنازل، كما توجه الأستاذ فرجاس رفقة بعض زملائه المحامين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعدة رسائل وقدموا لها قائمة اسمية طويلة للمفقودين والذين قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية في مدينة الجزائر، إضافة إلى ذلك قام بتقديم قائمة بالأماكن السرية التي كان يمارس فيها الاستعمار الفرنسي مختلف أنواع التعذيب على الموقوفين، وطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال لجان للتحقيق في الأمر (عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، 2017، الصفحات 101-102)، ومن بين هذه الرسائل نجد هذه الرسالة التي بعث بها مجموعة من المحامين للجنة الدولية للصليب الأحمر لدفعها للتحرك حول قضية مفقودي حرب الجزائر، وهذا نصها: «السيد الرئيس توجهنا إليك منذ بضعة أسابيع في أول كراس على مفقودي الجزائر العاصمة؛ مسجونين ظلماً أو مقتولين غالباً... نتوجه إليك في ثاني كراس مكون من رسالة وصلتنا من الجزائر العاصمة، الظروف بقيت نفسها: الأراذل، الأمهات،

الأطفال، أنفسهم من تكلموا. لا يمكن أن تبقى صرخاتهم دون جدوى، لا يمكن أن تكون الإجابة على الألم مثل العادة، لأن الصراع انفجر الآن، التهديد، الضغط، المطالبة، القمع يجب أن تكسر هذا الصمت الذي دام خمس سنوات. يجب أن تتوقف النسوة عن الحداد إذا كان أقرابهم مازالوا أحياء في مخيم، وإذا كانوا ميتين يجب علمن التوقف عن الانتظار... بعض الأشخاص الذين تم استجوابهم في مراكز الشرطة ماتوا، والمعاقبون بالأعمال الشاقة دفنوا في الصباح في ساحة الفيلا أين تم تعذيبهم لدرجة الموت. نحن نطلب من الحكومة الفرنسية أن تفتح تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحفر الموجودة في "فيلا سوزبيني" في الجزائر العاصمة و"حي أمزيان" في قسنطينة... نحن نعرف أن هذه الاتهامات خطيرة، نحن نعلمها لتعرفوا القضية، نحن مستعدون لنقلها إليكم في ظروف سرية مطلقة؛ أسماء الشهداء، جرائمهم، ولهذا الأمن دائماً في خطر... منذ خمس سنوات سيدس الرئيس في الجزائر العاصمة نقتل ونعذب المسلمين بضمآن لا قانوني. الآن وأخيراً انفجر الصراع. نتوسل إليكم أن توقفوه. نرجو منكم أن تتقبلوا كل مشاعر الاحترام» إمضاء كل من: جاك فرجاس، ميشال زافريان، موريس كوغاق (محامين باريس) (Khiati, 2014, pp. 176-177)

جهود جبهة التحرير لم تقتصر فقط على محاميتها بل حتى إن قادة جبهة التحرير قد تدخلوا لدى الصحافة الفرنسية للتنبيه الرأي العام الفرنسي حول الموضوع فبعثوا برسالة إلى مديري الجرائد الفرنسية في أبريل 1961 ومما جاء فيها: «منذ شهرين عدد من المساجين السياسيين لجبهة التحرير الوطني بمركز لومبيز بياتنة كانوا موضع عقاب، عند خروجهم من المؤسسة تم توجيههم إلى المراكز العسكرية... إلى يومنا هذا عائلاتهم دون أخبار عنهم. المعلومات النادرة التي نحصل عليها من هذه المراكز تكون بصورة حزينة...» (Khiati, 2014, pp. 343-344)

4- تأثير قضية المفقودين على الرأي العام العالمي والفرنسي:

شهدت سنة 1957 تحولا إيجابيا وفعالا في مناهضة الاستعمار ورفض الظلم الممارس من طرف أجهزة الاحتلال الفرنسي التي راحت توسع نطاق اعتقالها للمدنيين والمناضلين بسبب التعذيب وتفاقم حالات الاختفاء بشكل كبير وغير مسبوق، وقد ذهبت في هذا السياق المحامية الفرنسية ذات الأصول التونسية جزيل حليمي التي سلطت الضوء على قضايا التعذيب والاعتقال التي تعتبر من الأسباب المباشرة وراء قضايا الاختفاء، بيير فيدال ناكي بدوره لعب دورا بارزا في فضح ملف المفقودين من خلال الدور التوعوي الذي قام به في قضية اختفاء موريس أودين، أندري ماندوز والفرنسيون الذين ينشطون ضمن شبكة جونسون الداعمة لجبهة التحرير الوطني أيضا انظموا لهذا التيار المناهض لما يحدث من تجاوزات في حرب الجزائر، كل هذا كان له الأثر في تحريك الرأي العام الفرنسي الذي كان أسير لأطروحات السياسيين والدعاية المغرضة للوسائل الإعلامية الفرنسية خاصة اليمينية منها (قندل، 2020، صفحة 169)

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية الجزائرية

سرعان ما تبلورت مشكلة حالات الاختفاء هذه ، التي أوردتها الصحف في ذلك الوقت، وتقرير لجنة ساوفيغار (لجنة الحماية) وشخصيات فرنسية مختلفة، حول حالة واحدة هي قضية موريس أودين. وإذا سمحت قضية أودان بإعادة تشكيل آلية الاختفاء، وتحديد التعقيدات التي وجدت في الجزائر العاصمة في ذلك الوقت ، مع كتاب "المختفين"، فإن حجم الظاهرة يصبح ملموساً (Kessel & pirelli, 1962, p. 219)

لقد كان لقضية اختفاء أودان التأثير الكبير على الرأي العام الفرنسي، خاصة مع الحملة التي خاضها الفرنسيون المتعاطفون مع القضية الجزائرية في مقدمتهم بيير فيدال ناكي، حيث نشر كتابه الذي يحمل عنوان "La Raison d'état" والذي كان عبارة عن نصوص نشرتها لجنة أودين ويتحدث فيها عن القمع المصاحب للحرب في الجزائر (Manceron, 2007، صفحة 22)، كما نشر كتاب يحمل عنوان "قضية أودان" والذي استطاع أن يحولها من خلال الكتاب إلى قضية رأي عام، لقد شد هذا الكتاب انتباه النخب الفرنسية وذلك بالنظر إلى القضية المعالجة فيه ويتعلق الأمر بقضية اختفاء أستاذ الرضيات المناضل موريس أودان الذي يعتبر من مفقودي حرب الجزائر (قندل، 2020، صفحة 169). إن الصدى الذي عرفته قضية اختفاء أودان سلط الضوء بشكل مباشر على قضية المفقودين خلال حرب التحرير، فمن خلالها عرف الرأي العام الفرنسي حقيقة الإختفاءات وأن الأسباب لم تكن أبدا الفرار من المعتقل، بل هي بالتأكيد عملية طمس لأثار التعذيب المسلط عليهم، ربما كان موريس أودان أكثر حضا وذلك بصفته الأوربي الذي اختفى في الجزائر، فقد ساهم ذلك بشكل فعال في إيصال قضيته للرأي العام العالمي والفرنسي.

فنالاحظ أن الصحافة الأوروبية في بلجيكا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية وهي الدول المجاورة لفرنسا قد خرجت عن صمتها لتكشف عن سياسة العنف الفرنسية الممارسة ضد الجزائريين خاصة بما تعلق بالتعذيب ومسلسل الاغتيالات وما يتعرض له المثقفين والمحامين من جر للمحاكم في فرنسا وبلجيكا وذلك نتيجة نشاطهم المتزايد في دعم القضية الجزائرية الذين راحوا يدلون بتصريحاتهم وشهاداتهم لصحف هامة ومؤثرة مثل لوموند ولكسبريس (بليل، 2017، صفحة 19). نفس التوجه اتخذته صحف المغرب العربي وفي مقدمتها صحيفة الاستقلال المغربية التي نددت بالتعذيب في الجزائر ففي 19 نوفمبر 1957 نشرت مقالا جاء فيه: «... من شهر مارس إلى شهر أفريل كل السجينات تعرضن للتعذيب بشتى أنواعه كالتعذيب بالماء والكهرباء وال اعتداءات الجنسية والضرب المبرح الذي امتد لأيام عديدة ...» (عاشور، دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1957/1958، 2014، صفحة 72)

إن المسألة الجزائرية أصبحت مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، فلم تصبح قاصرة على الصراع التقليدي بين اليسار واليمين بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب في

الجزائري وكان من أشهرها صدور بيان صادر عن 121 شخصية يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي، فأول مرة يقف الفرنسي والجزائري جنباً إلى جنب أمام المحكمة الفرنسية ليعلنا أنهما متفقان على ضرورة منح الشعب الجزائري حريته، لم تكن هذه الصلوة في الوسط الفرنسي بهذا القدر إلا بعد سنة 1957 وذلك للدور الكبير الذي لعبه المحامون في إبراز الوضع في الجزائر خاصة أن التعذيب طال حتى الفرنسيين أمثال هنري علاق وما حدث لأعضاء شبكة جونسون (بلغيث، 2001، الصفحات 192-195-196)

ويكفي القول أن قطاعات كبيرة من المجتمع الفرنسي في مقدمتهم الطلبة الفرنسيون الذين نددوا بالتعذيب الممارس في الجزائر والاختفاء، فبعد إعلان جبهة التحرير الوطني عن الإضراب في جانفي- فيفري 1957 وبداية معركة الجزائر أين أستعمل التعذيب بشكل واسع وبعد مقتل علي بومنجل وقضية أودين وشكوى هنري علاق، أصدر المكتب الوطني للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين في 05 أفريل 1957 بلاغا ندد فيه باستعمال فرنسا طرق منافية للقوانين الإنسانية والشرف الفرنسي، وعبر عن تأثره العميق أمام هذه السلوكات التي أصابت شرف الأمة الفرنسية، وطالبوا وزير التعليم العالي الفرنسي بالتدخل وفرض احترام حقوق الإنسان، وقررت أربع نقابات فرنسية وهي الفيدرالية الوطنية للطلبة، الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، والكونفيدرالية العامة للعمال، والكونفيدرالية الفرنسية للعمال تنظيم إضراب ضد العنف في الجزائر والمطالبة بالحلول السلمية، وذلك بالتوقف عن العمل لمدة خمس عشر دقيقة، وقامت كل نقابة بنشر بلاغ أن الحرب مازالت مستمرة في الجزائر رغم أن السلم ممكن (عسال، 2012، الصفحات 18-19)

شريحة كبيرة من الرأي العام الفرنسي أصبحت تطالب بضرورة إنهاء الحرب في الجزائر، فجريدة شهادة مسيحية ربطت ممارسة التعذيب بمواصلة الحرب التي ستؤدي بفرنسا إلى موتها، وقد تجمع عدد من المحتجين يوم 25 جوان 1959 ليطلبوا بوقف التعذيب بصوت دانيال ميير وألفريد سوفي وأندري فليب وغيرهم، رافعين نداء "نهاية التعذيب والسلام في الجزائر يكون بواسطة التفاوض" (تينو، 2013، صفحة 210)، ولقد اعتبرت المواقف المختلفة للطبقة المثقفة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بصفة عامة وأساليب التعذيب بصفة خاصة انتصارا للقضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، الذي تعرض إلى تعميم إعلامي كبير من قبل السلطات الاستعمارية التي حاولت بكل الوسائل إخفاء ما يجري في الجزائر (عسال، 2012، صفحة 19)

5- خاتمة:

إن قضية مفقودي حرب الجزائر وإن كانت نتيجة المخططات الفرنسية في مجابهة وعزل الثورة الجزائرية وأثمرت بعض النتائج الإيجابية على مخططات الجيش الفرنسي من خلال التخلص من العديد من المعتقلين وإخفاء تجاوزات العسكريين للقوانين الدولية من خلال إخفاء آثار التعذيب، إلا أنها في المقابل كانت بمثابة بداية لتغيير نظرة الرأي العام خاصة الفرنسي حول

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية

الجزائرية

مصادقية ما تنشره السلطات الفرنسية حول حقيقة الأحداث في الجزائر، لقد ساهمت جبهة التحرير الوطني من خلال محاميهيها في فضح ملف والمفقودين الذي طال ما تسترت عليه السلطات الفرنسية، وبفضلهم أصبحت الأوساط الفرنسية خاصة المثقفة منها تتجه لقيادة تيار مناهض للحرب في الجزائر وما يحدث خلالها من تجاوزات، وتنادي بضرورة إيجاد حلول سلمية للقضية وذلك بالاتجاه نحو الحوار تمهيدا للمفاوضات.

تعليقات ختامية:

*جاك فرجاس: محامي جزائري من مواليد سنة 1925 بتايلاندا من أب فرنسي وأم تايلاندية، كان أحد أبرز الوجوه النشطة في الحزب الشيوعي الفرنسي، عرف بدفاعه عن مناضلي الثورة التحريرية الجزائرية، كما دافع عن القضية الجزائرية من خلال المؤتمرات والمقالات الصحفية. لقبه الجزائريون بـ "منصور" وتزوج بعد الاستقلال من المجاهدة جميلة بوحيرد. توفي سنة 2013 في باريس إثر سكتة قلبية. (تركي و عثمان، 2021، الصفحات 162-165)

**جاك شاربي: (1929-2006) ممثل فرنسي مناهض للاستعمار كان أحد المحركين لشبكة جونسون لدعم جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، ولد 13 جوان 1929 بباريس من عائلة يهودية أبوه من مواليد الجزائر توفي في 01 جانفي 2006، تمكن في عام 1944 من النجاة من الاعتقال والنفي إلى المحتشدات بعد أن شهد انتحار أمه التي لم ترد القبض عليها، لجأ إلى تولوز وهناك بقي عشر سنوات ضمن فرقة موسيقية حيث مثل مسرحيات شكسبير ومولير وغيرهم، وفي عام 1954 رحل إلى باريس وعمل في المسرح كان مشبعا بقيم الجمهورية من أجل الحرية والمساواة وترجمها ميدانيا من خلال انخراطه في شبكة جونسون وجلب معه لدعم القضية الجزائرية ممثلين كثيرين، اعتقل في 1960 ونقل للسجن فتظاهر بالجنون لينقل إلى مستشفى للأمراض العقلية ليتمكن في الأخير من الفرار إلى تونس ثم إلى الجزائر، حصل عام 1966 على العفو وعاد إلى باريس، له عدة كتب منها كتاب "الجزائر السجينة" 1961، "أبناء الجزائر" 1962، "حملة الأمل" 2004. (شرفي، 2007، الصفحات 205-206)

***مجلة الأزمة الحديثة: (Les Temps Modernes) وهي مجلة شهرية واحدة من أشهر المجلات الفرنسية واسعة الانتشار في فرنسا وأوروبا، تأسست في أكتوبر 1945 من طرف جان بول سارتر وسيميون دي بوفوار وكانت تصدر عن دار النشر غاليمار، ضمت هيئة تحرير المجلة فلاسفة وأدباء وكتاب من الطراز الكبير من أمثال جان بول سارتر وسيميون دي بوفوار وفرانسيس جونسون وغيرهم، كانت منبرا إعلاميا مؤثرا خلال الحرب الباردة، كما ساهمت مساهمة فعالة في إيصال ما كان يحدث في الجزائر خلال الثورة التحريرية إلى الرأي العام الأوربي. (إبدو، 2015، الصفحات 81-82)

****الجنة الدولية للصليب الأحمر: هي منظمة إنسانية غير حكومية تعود فكرة تأسيسها إلى هنري دونان الذي شهد معركة سولفيروينو بين النمسا وفرنسا والتي خلفت أكثر من 40 ألف ضحية بين قتيل وجريح ومن هنا رأى أنه لماذا لا يتم إنشاء جمعيات إغاثة في أوقات السلم تكون مهمتها توفير الرعاية والعلاج في أوقات الحرب، وتم الإعلان الرسمي عن تأسيسها في مؤتمر دولي عقد في جنيف السويسرية في

26 أكتوبر 1863 بحضور 16 حكومة أوروبية و31 شخصية بارزة و04 منظمات. (عاشور، دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1957/1958، 2014، الصفحات 68-69)

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

1. جمال قندل. (سبتمبر، 2020). المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي ودعم الثورة الجزائرية. الحوار المتوسطي، المجلد 11، الصفحات 161-179.
2. رشيد زوبير. (21 جانفي، 2019). ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية 1957-1962. الأكااديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الصفحات 115-121.
3. سيلفي تينو. (2013). عدالة غربية -القضاة في حرب الجزائر (المجلد د.ط). (تقديم: جان جاك بيكر، ترجمة: عمر لحسن، مراجعة: عبد المجيد سالي، المترجمون) الجزائر: EDIF 2000.
4. شعبان إبدو. (أفريل، 2015). مجلة "Les Tempes Modernes" ودورها في توعية الرأي العام ضد الحرب في الجزائر. مجلة الإنسان والمجال، دورية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي نور البشير، البيض.
5. عاشور شرفي. (2007). قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) (المجلد د.ط). (مختار عالم، المترجمون) الجزائر: دار القصبه للنشر.
6. عبد السلام الجعافرة. (2013). التربية والتعليم بين الماضي والحاضر. عمان الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
7. عبد القادر تركي، و زقب عثمان. (جانفي، 2021). المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية -دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس. مجلة آفاق علمية، العدد 1، المجلد 13، الصفحات 157-174.
8. علي هارون. (2007). الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962. (الصداق عماري، ومصطفى ماضي، المترجمون) الجزائر: دار القصبه للنشر.
9. عمار بن تومي. (2010). الدفاع عن الوطنيين. الجزائر: دار غرناطة للنشر والتوزيع.
10. لبنى لعراية. (2019 / 2018). المفكرون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرنسيس جانسون أنموذجا (1955-1962)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
11. محفوظ عاشور. (2017). «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بو حيرد وزميلاتها 1958». «أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد 1954-1962 (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع). (محمد لحسن زغيدي، جامع الكتاب) الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الشلف، 17-18 نوفمبر 2014، .

قضية المفقودين أثناء حرب التحرير الجزائرية 1957-1962 وتأثيرها على مسار القضية

الجزائرية

12. محفوظ عاشور. (ديسمبر، 2014). دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1957/1958. معارف، تصدر عن جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، العدد 17، الصفحات 66-80.
13. محمد الأمين بلغيث. (2001). موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية. مجلة المصادر تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 5.
14. محمد الدام. (2011 / 2012). محمد الدام، السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز - نموذجاً- 1954 1962، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. باتنة، الجزائر: قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر.
15. محمد بليل. (ديسمبر، 2017). مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية (1954- 1962) أمام الرأي العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البعث العلمي، العدد 34، الصفحات 9-28.
16. مليكة عالم. (2013- 2014). التنظيم القضائي الثوري 1954- 1962 الولاية الرابعة نموذجاً، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر: قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
17. نور الدين عسال. (ديسمبر، 2012). المواقف المختلفة من التعذيب الاستعماري الفرنسي أثناء حرب التحرير 1954 1962. الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، الصفحات 271-306.
18. هنري كوبون. (2015). محامي الفلاحة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958- 1962. (عبد السلام عزيزي، المترجمون) الجزائر: دار القصبه للنشر.
19. هيرفي هامون، و باتريك روتمان. (1983). حملة الحقائق المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954- 1962. (ترجمة: حسين العودات، نور الدين سكوتي، المترجمون) بيروت: دار الكلمة للنشر.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية:

1. EL Korso, M. (2012). «Algérie 1954- 1962 Les Robes Noires au front: entre engagement et art judiciaire». *Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire*. Alger: Editions les Amis de Abdelhamid Benzine.
2. Gilles Manceron) juillet-septembre, 2007. (in memoriam Pierre Vidal-Naquet ,1930-2006 un historien dans son temps. *Insaniyat* ، N:37.
3. Kessel, p., & pirelli, G. (1962). *Le peuple algerien et la guerre- lettres et temoignanes dalgeriens 1954- 1962*. Paris: Francois Maspero editeur.
4. Khiati, M. (2014). *La croix rouge internationale et la guerre dalgerie*. Alger: Houma éditions.